هذه حاشية الشيخ السيبيني على
شرح الشيخ خالد على متن
الآجرومية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله يا سامع الحسني على بيان مضرات الاحوال والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وسائر الاصحاب والآل اما بعد فيقول زائد الاحتياج الى كمال العفو محمد الشبيني
الشافعي غفر الله له ذنوبه وستر في النار عيوبه هذه كلمات نقلتها ايام قراءة
الشيخ خالد على الاجرومية اردت جمعها لخوف الضياع من الهامش والذهن فان
هذا زمنه فقلت وبالله الاستعانة قال الله بسم الله الرحمن الرحيم حمل الباعلي
زيادتها يودي الى ارتكاب شئ مقصور على السماع مع تاتي غيره مما فيه من الابهام
وان كان دخولها في القرآن والسنة وكلام العرب لتقوية الحكم او زيادته للتوفق
اصل للمعنى عليها ولذلك سميت زائدة والاولى في الكتاب والسنة ان يقال صلة
كما عليه المشائخ ومواضع الزيادة قياسا خبر ليس وما ولو تمحيته على النسخ في اضافة
الخبر اليها الا اذا انتقض النفي فلا قياسية وخبر كان المنفي نحو لم اكن بالجلم ولا الحكم
بانها زائدة في اصطلاح النحاة في التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه او عينه
وان نقد في حاشية الاشموني عن الدماميني وسكت عليه بل الجار متعلق فلو اريد بزيادتها
فيه صحة التوكيد بدونها للصحة ولكن هذا لا يفيد زيادتها لتوقف على انها زيادة اصطلاحية
وجعلها للقسم والمقسم به الاسم او الذات يودي الى ان المقسم عليه اي مراد تحقيقه بالقسم
مع ما في نفسي من عدم الاشتمال للحديث الوارد بالبداءة ح وان لم ار وجعل المقسم عليه
نحو يقول في كلام مولف يرد عليه التزامهم اللام ولحذف النونين في الفعل الواقع بعد
القسم اذا كان مضارعا مثبتا نحو لتبيننه للناس على ما افاده السيد ان في اصلية متعلقة نحو
او فعل على الخلاف المعروف او بالحد الواقع بعدها على ما افاده ابن العزي داوما ابدا التعارض
في الحدين قال وحكم النحاة بمنع تقديم معمول المصدر تحكم عندي وعلى التعلق بالاسم
المحذوف يحتمل الظرف الاستقرار وغيره والمستقر هو ما ناب عن عامله المحذوف وفي سفته
والنفو بخلافه ولو حذف عامله والمحل المجموع في الاستقرار والمجرور وحده في النفو ولكل
مزيد بيان في محله وبعد صحة استغراق اضافة اسم اذا كان العامل نحو ابتدي باسم الله
على ان الباء للتعدية وقس عليه مثله واللفظ الشريف الى انه علم بالوضع النازل منزلة العلم
في ارضاعنا والرحمن وصف بمعناه المنوع بجلائل النعوا والمريد لذلك على ما هو معلوم
باق على وصفيته وقال ابن هشام الحق ما قيل انه علم بالغلبة فيعرب بدلا من اللفظ
الشريف لانتفاله لاشتراط الاشتقاق في النعوت والجمهور على خلافه قال شيخ الاسلام

وعلى

وعلى تسليم الغلبة فلا مانع من الوسمية نظرا للاصل كالصفات الاصلية التي غلبت عليها
الاسمية والرحيم نعت للفظ الشريف او للرحمن على ما لابن هشام ثم ان كتابة البسملة بالالف
تفيد انها ليست بسملة للتن فلعل للص يكتفي بالتلفظ ولا ينافيه كتابتها في التوب — لابن ينافيه
المجردة او كتبها واستطها الشم على عادة الاعاجم وكذا الكلام على الحمدلة بقول
نلخير عن البسملة يتبادر في انها ليست له الا ان يقال هي له وقدمها لزيادة تحقيق الابتدا
الحقيقي بها فالبسملة موخرة قوة لتقدم العامل وقع فلا يظهر صحة القول بان ضمير
النفاتا ان جعل متعلق البسملة ابتدى مسندا الى المتكلم من التكلم الى الغيبة لان الاسم
الظ من قبيل الغيبة على حد انا اعطيناك الكوثر فصل لربك نو مقتضى الظ اقول
مثلا لكنه ترك لما فيه مما لا يخفى ولا ينا سبه مقام التواضع واصل يقول كينصر ساكن
القاف فغير بنقل الحركة الى القاف ليسكن حرف العلة كما هو ساكن في الماضي وان تغير
ذات الحرف في الماضي دون فروعه والقول ينصب ما يريد به اللفظ كقلت الحمد لله
او قلت كلمة على ارادة لفظ زيد مثلا او منصوبه مفعول به على ما هو التحقيق لا مفعول
مطلق نوعي كقعدت القرفصاء وان قال به بعضهم ويستعمل بمعنى الظن كقوله
مني تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما وبمعنى الراي والاعتقاد كقال ان فيه
كذا وبمعنى الفعل كجعل يقول بالتا هكذا ولعل اطلاقه على غير التلفظ ليس حقيقة لغوية
والمضارع يشير الى استقبال مفعول القول وظ قوله فيما ياتي عملة للصفار ينتظر حصول
التاليف بالفعل والمقضاء الاان يقال اريد تعلقه فلا ينافي الاستقبال وقت يقول او مفعول
القول هو الحمد والاخبار بانه عمل بالفعل فتكون الخطبة متاخرة العهد من
العبودية والتذلل في الاصل وصف كثر استعماله من غير بنية لموصوف كسائر الالفاظ
الجامدة والف فيه للعهد الذهني وهي الداخلة على معين في الخارج من غير تقدم ذكر
وهي التي يسميها البيانيون الى التي للعهد الخارجي كما اذا قلت مخرج الامير اذا كان ذلك
الامير معلوما فان ذكرته باسمه اولا واردته الامير المذكور كانت للعهد الذكري كقوله
عز وجل انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وبقية اقسام ال
ياتي ان شا الله تعالى بما فيها وللعبد اطلاقات معلومة عدها بعضهم خمسة منها
عبد الدنيا المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم تعس عبد الدرهم والدينار
الفقير من الفقر بمعنى دام الفقر ان كان صفة مشبهة وكثير الفقر ان كان صيغة
مبالغة ان قلت كان الاصح في التواضع ان ياتي بالمفتقر بدل الفقير قلت

اعالم يذكر المفتقر لانه من الافتعال الذي قد يأتي للتكسب اي للتكسب الفقر الذي ليس
الفقر بامتثاله بخلاف الفقير بسبب ان جعل صفة مشبهة الى مولاه اما متعلق بالفقير
فقط وللعمل للعبد لانتحاقه بالجوامد او تنازعه كل من الوصفين واعمل الثاني ثم حذف
من الاول لان الضمير المنصوب ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل والادب ان تقول
لانه فضلة لانه ضمير المولى عز وجل او اعمل العبد فيه وحذف من الثاني على ما هو
المختار مع جواز حذف مفعول الثاني واختصه بعضهم بالضرورة والمولى يطلق
على معان الاحسن منها هنا السيد ليقابل العبد كما ان الغني مقابل للفقير في
كلامه من المحسنات البديعية الجناس الطباق وهو الجمع بين متقابلين او اكثر
وفيه ايضا من المحسنات ما لا يخفى بيانه هذا المقام وهو نوع يتعال له الارصاد
كما في قول الشاعر اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع فارجع
الى التلخيص . خالد علم على المؤلف رضي الله عنه منقول من اسم الفاعل بدأ
العبد او عطف بيان عليه على ما هو القاعدة عند تقديم النعت المعرفة على
فانه يعرب بحسب العوامل وتعرب هي ما علمت بخلاف نعت النكرة اذا تقدم عليها
فانه يعرب منها لا كقول لمية موحشا طلل هذا كلامهم والنظم جواز البدلية
وعطف البيان في نعت النكرة ايضا بل والحال في نعت المعرفة على القول بمجيء الحال
معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده المتكلم فان قصد التقييد كان المقام لمحالية
او الانتقال الى الحكم او التوضيح كان المقام للبدلية او البيان ثم رأيت في حاشية
الاشموني عن الدماميني ان قولهم نعت النكرة للتقدم يعرب حالا اغلبي لا لازم
ثم انه لابد لتقديم النعت على منعوته لنكتة وهي هنا المبادرة الى وصفه بالاوفى
المذكورة وفي قول الشاعر المذكور المبادرة الى بيان ما حصل محبوبته بعد
رحيلها وهو الايحاش وكن على بصيرة في مثل ذلك بحد النكتة ظاهرة
ابن عبد الله صفة لخالد فحذف تنوين خالد وتسقط الف ابن خطا الا اذا
كانت اول سطر عليما قالوه وجعل ما الابن بدلا او عطف بيان هنا وفيما
يأتي يرد عليه وان تبعه غيره انه سيجعل الازهري صفة لخالد او عبد الله
فيلزم على صنيعه تقديم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة
العكس كما هو مشهور الازهري صفة ثانية لخالد ان قرئ بالرفع ولمبدإ
ان قرئ بالجر والنظم الاول والنسبة الى هذا الجامع المشهور رحمنا الله بالانتفاع
فيه

فيه بمشايخنا الافاضل ونسبته اليه لانه انتقل اليه من بلده جرجا بالصعيد واخذ
العلم عن افاضل الجلة منهم الجوجري والشمني ثم سافر الى مكة المشرفة ومات
برجوعه منها ببركة الحاج وانتقل الى تربته الدوادارية قريبا من الجامع وكانت
ولادته سنة تسع مائة بتقديم المثناة تقريبا نفعنا الله به قال الشيخ
يس على التصريح   عامله الله جملة دعائية ويصح على بعد جعلها حالية
على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق
الى هذا التاليف وللمعاملة مفاعلة تصح من الجانبين على حد من تقرب الى شبرا
تقربت اليه باعا ولكن اللائق ان لا يلحظ العبد ان لا عمل له في جانب نعم الله
عز وجل   بلطفه الخفي اللطف يطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف
الشيء اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
احسن اليه فيتعدي بالبا ويطلق عند جمهور اهل السنة مرادف التوفيق
فقوله الخفي على المعنى الاول صفة لازمة واللطف بمعنى الملطوف به
وعلى الاخيرين صفة مخصصة لان الاحسان والخلق وان كان لا يطلع عليهما
احد على ما ينبغي الا ان العرف فيوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم والاولى
ان يراد به اما افاضات العلوم والادراكات او نفس العلوم والادراكات ليكون
فيه اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر
ويصح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا على ما قاله   تجمه
بعضهم فاقتصار المدابغي على الظاهر قصور وان تبعه غيره   واجراه على
عوائد بره اي جعله جاريا على العوائد وهي جمع عائدة اما صفة لموصوف
محذوف اي مرات عائدة واضافتها الى بره لادنى ملابسة واما علم بمعنى
النعم العوائد فالاضافة على معنى من ان اريد بالبر المبرور به او على معنى اللام
ان ابقي على معناه المصدري ويصح على كونها صفة ان يجعل الموصوف نعمة
ثم ان الحكم على المدعو به بكونه عائدا اما باعتبار عود نوعها قبل ذلك او باعتبار
مجاز الاول وبعد ذلك ففي العبارة قلب اي اجرى عليه عوائد بره ونكتة القلب
المبالغة في قوة النعم حتى تصلح لاجراء المؤلف عليها اذا علمت هذا علمت فساد
ما في الحواشي جميعا   ق الحفي بالحا المهملة اي الكبير الواسع وبين الحفي والخفي
الجناس اللاحق وهو اتفاق الكلمتين لفظا الا في حرفين بعيدي المخرج كما في قوله

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي فقد اختلف
الليالي واللآلي بالياء والهمزة وهما بعيدا المخرج اي ليس مخرجهما واحدا بخلاف
ما اذا قرب المخرج فان الجناس يقال له الجناس المضارع كما في قوله عز وجل ينهون
عنه وينأون فان الهاء والهمزة من مخرج واحد وهو اقصى الحلق الحمد
لله اختار الجملة الاسمية موافقة للقرآن العزيز ولحصول الحمد بها ولوانها خبرية
لفظا ومعنى لان معناها الاخبار بثبوت الحمد لله وهو حمد لانه انشاء جملي وقولهم
الاخبار عن الشئ ليس ذلك الشئ كالاخبار عن زيد بالقيام فانه غير زيد
قطعا لحمد ما لم يكن الاخبار من جنس ذلك الشئ هكذا قال سم وليخفى
على الفاضل ان هذا لا يظهر اذا اريد بال العهد او الاستغراق لان التغاير حاصل
اذ الاخبار هو بان الحمد القديم او كل فرد من الافراد التي وقعت في الخارج لا يصح ان
يطلق على حمد قديم ولا حمد واقع قبل ان يتلفظ به ان قيل المراد الاستغراق
للافراد الحاصلة بالفعل وكونه يقال له حمد كما يقال لهما حمد لا يكفي في دفع الغيرة
فهو كلام بناه رضي الله عنه على النظم والكلام على الجملة كثير رافع هو من
اسمائه الحسنى وان لم يكن التقييد بالمقام فيها وهو اسم فاعل من رفع يصح
للحال والاستقبال ويصح ان يراد به مطلق زمن والمضي وان يراد به الدوام
والاستمرار كالصفة المشبهة وفي الحالتين الاوليين يعمل عمل الفعل فاذا اضيف
لا يتعرف بالاضافة بل يبقى على تنكيره فلا يصح نعتية اعرف المعارف به فيعرب
بدلا او عطف بيان لاشتراط التوافق تعريفا وتنكيرا فيما يظهر فان اريد به
المضي او مطلق زمن بعد عن تمام مشابهته للمضارع فلا يعمل ويتعرف بالاضافة
فيصح ان يكون نعتا للفظ الجلالة او عطف بيان وان اريد الدوام والاستمرار
فان نظر للمضي فيه تعرف بالاضافة فتنعت به المعرفة ويحتمل عطف بيان لها
كما هو الظاهر في قوله تعالى مالك يوم الدين هكذا افاده الصبان ولم يتعرض
لما اذا اريد مطلق زمن في المفيد للدوام والاستمرار وقياس ما سبق تعرفه
بالاضافة فانه مد غير صحيح على اطلاقه وان تبعه غيره فنقل عبارته بالحرف
مقام رب بالجر ولا يصح نصبه برافع لفقد شرطه وهو ما اقترانه بال فيما
اذا كان ماضيا او اعتماده على غيره فيما اذا اريد به الحال او الاستقبال والوصف
من جملة ما يعتمد عليه وظاهر كلامهم عدم كفاية كونه بدلا في الاعتماد والمقام رب

الدرجة

الدرجة اعم من الحسية والمعنوية لنفع العبيد سواكان النفع دينيا او دنيويا
والمراد نفعهم هنا اعم مما في السجعة بعد فانه قيده بكونه طالبا للافادة بخلاف
العبيد هنا فهم اعم من الطالبين للنفع وغيرهم والمراد جنس العبيد فيصدق
بواحد وان ادعى العصام الاتفاق على انه لا يراد من الجمع الواحد ولو كان ذلك
الجمع مدخولا لال الخمسة قال واما قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد فانه
انما افاد الحرمة ولو لواحدة من جعل ال للاستغراق اه ويكون المعنى من عموم
السلب الخافضين صفة للمنتصبين والسين والتاء في المستفيد
للطلب والقصد من الصفة المدح لا تقييد المنتصبين بكونهم يخفضون لعدم
صدق المقام ممن لم يطلب احدهم نفعا ولكن هو ينفع وان لم يسأله
احد وكذا يقال في الجارمين او يقال الصفة للتقييد بالنظر للرفع القلم بسبب
كثرة السائلين وافادتهم وكذا يقال في الجارمين فالذين خلافهم من
خصوص ان تسهيل طرق العلم من المدر والحاجة لجعل الخافضين صفة للعبيد
مع ما يؤدي اليه من جعل السين والتاء زائدتين ثم ان في ذكر الرفع وما بعده
من النصب والخفض والجزم براعة استهلال وهي ان يذكر المتكلم مثلا
اول غرضه ما يشعر بمقصوده فان ذكر هذه الاشياء يشعر بكون غرضه
التاليف في النحو وكذا ذكر التسهيل فانه اسم كتاب فيه لابن مالك واما
قدم الرفع لتعلقه بالله ولكونه عمدة وهي اشرف بخلاف النصب وما بعده
وقدم النصب على غيره لجريانه في كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه
خاص بالاسم او الفعل وقدم الخفض على الجزم لان الخفض مختص بالاسم
الذي هو الاشرف بخلاف الجزم فهو مختص بالفعل الذي هو مفضول
لتسهيل النحو اسم ان مصدر مضاف اما للمفعول والنحو اسم
بمعنى الجهة والطريق وقوله الى العلوم متعلق بالنحو لتاويله بالمستقيم
اي الطريق فالمعنى الجارمين بان تسهيل اي سهولة طريق العلوم على
سالكها من الله الخ واما مضاف لفاعله والنحو باق على معناه الاصطلاحي
والى بمعنى اللام للتقوية او زائدة في المفعول والمعنى الجارمين بان كون
النحو يسهل بقية العلوم من المدر لامه غيره فاقتصارهم على الاول لاظهوره

اليه وان تبعه غيره مع مخالفتها الظاهر والشائع من غير شك حال للازمة
والترديد الترديد وعطف من عطف العام ان اريد بالشك الترديد المساوي
والا كان من عطف المرادف والصلاة الخ جملة خبرية لفظا انشائية
معنى وقال بعضهم انها خبرية ايضا لان المقصود وهو التعظيم حاصل
على الاخبار ايضا فلا مانع منه ولكن اشتراط الانشائية هو المرضي
محمد علم على اشرف الخلق نبينا صلى الله عليه وسلم يعرب بدلا او عطف بيان ولا
يرد على البدل ان المبدل منه مطروح في النية ولا يليق ان سيادة النبي تطرح
ولا تقصد فقد قالوا ان هذه القاعدة اغلبية واما الجواب بان ذلك بالنظر
لعمل العامل ان العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فجواب ساقط سخيف
لقولهم التابع المقصود بالحكم هو المسمى بدلا ولا يصح اعرابه نعتا لاعلميته
والعلم لا ينعت به وقول المدابغي وتبعه غيره بصحة النعتية نظرا لاصله فانه
اسم مفعول اي واسم المفعول وصف يلزم عليه انه حيث نظر لاصله خرج
عن التعريف الى التنكير فتفوت مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا
المعرب من الاعراب اللغوي وهو الابانة والكشف وفيه براعة
استهلال ولما ذكر الضمير وقوله اللسان الفصيح مراده بالفصاحة فيه
الخلوص من الكنة مثلا ان اريد باللسان الجارحة ويحمل مراده بها معناها
الاصطلاحي لاهل المعاني وهو الخلوص من تنافر الكلمات والتعقيد والضعف
فيتعين ان يراد باللسان الكلام مجازا من اطلاق اسم الة التي عليه كما قالوا ذلك
في قوله تعالى واجعل لي لسان صدق اي ذكرا لحسنا لان من اعرب اطلاق اسم المحل
على الحال وان قال مد وتبعه غيره لان الكلام سياتي انه اللفظ اي الصوت
وهو قائم بالهواء ويصح ان يكون المعنى المعرب باللسان اي الجارحة الفصيح
كلامها بل في ضميره بل وما في ضمير غيره صلوات الله وسلامه عليه
وان كان يسلم ما في ضميره باعتبار لتحوا ضميره عليه قبل ان يعرب عنه
تنافر هو وصفه يرجع الى الكلمة بوجب نقلها على اللسان نحو مستشزرات
اي مرتفعات او مرفوعات في قول امرئ القيس غدائرها مستشزرات الى العلى
كناية عن كثرته ومرجع معرفة التنافر الذوق لا ضابط في اللفظ على ما حققه سعد الدين
وان اعترض عليه بان الذوق مختلف فيكم حكم ذوق على تنافر لفظ حكم ذوق اخر بفصاحة

ويرجع

ويرجع تارة الى الكلمات كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر فيوجب ثقلها على اللسان
ايضا فتنتفي فصاحتها غرابة هي كون الكلمة غير مانوسة الاستعمال كما في قوله
تكأكأتم علي وافرنقعوا اي اجتمعتم علي وانصرفوا تعقيد هو وصف في الكلام
بوجب عسر فهمه فيمنع فصاحته في قوله وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه
حي ابوه يقاربه والمعنى وما مثل الممدوح حي يقاربه الا مملكا اي الا رجلا اعطى
الملك ابوام الممدوح ابو ذلك الملك فالملك قال الممدوح فقدم واخر حتى حصل
عسر فهم المعنى واوله بعضهم بالتقديم والتاخير فارجع الى التلخيص وحواشيه
فضيلة زيادات فكل من الغرابة والتنافر والتعقيد يخل بالفصاحة فذكرها بعد
قوله الفصيح من ذكر اللازم بعد الملزوم او الداخل في حقيقة الشيء بعد ذكر الحقيقة
على ما هو معلوم في محله وكان الاولى للمتن ان ينبه على اتصاف اشرف الخلق بالبلاغة
كما افاد ذلك في الصحابة لان البلاغة فوق الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها
وزيادة مطابقة الكلام مثلا اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا في بطلان
عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع كان هذا الكلام فصيحا لكن حال المشرك
الانكار على دعوى بطلان عبادته وعدم نفعها فالذي يناسبه ان يقال ان عبادتك
لا تنفع او ان عبادتك لهي الضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة البلاغة دون
العكس الله واصحابه الكلام عليهم مشهور رضي الله عنهم اجمعين

الفصاحة توصف بها الكلمة فيقال كلمة فصيحة بمعنى خالصة من تنافر الحروف
والغرابة الى اخرها في التلخيص والكلام فيقال كلام فصيح اي خالص من تنافر الكلمات
والتعقيد مع كون الكلمات فصيحة ايضا والمتكلم فيقال متكلم فصيح اي ذو ملكة
يقتدر بها على تاليف كلام خالص من تنافر الكلمات والتعقيد له البلاغة توصف
بها المتكلم والكلام فقط دون الكلمة اذ لم يسمع كلمة بليغة فبلاغة الكلام مطابقته
لمقتضى المقام مع فصاحته وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام مطابق
لمقتضى الحال فصيح والتجريد المناسب للفصاحة والبلاغة ان يراد به ما هو
مذكور في البديع ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها كما في قوله تعالى لهم
فيها اي في جهنم دار الخلد فانتزع من دار الخلد التي هي جهنم دارا مثلها وجعلها فيها
للمبالغة وكما في قول الشاعر تعدو بي الى صارخ الوغى بمستلئم اي بحربي في
هذه الفرس الى الخائف من الحرب حالة كوني مع شخص لابس للامة الحرب يريد

نفسه لكن انتزع منه شجاعا للاشارة الى كماله في الشجاعة وفي بعض النسخ على ما قيل
التجويد بالواو اي بتجويد الحروف ثم كان عليه ان يذكر البلاغة في جانب النبي صلى
الله عليه وسلم ايضا كما علمت وكذا التجريد وبعد ذلك فالاولى ان يذكر الفصاحة
وما بعدها والغرابة والتنافر والتعقيد براعة استهلال لمن يريد التصنيف
في المعاني لا في النحو اللا ان يقال لها تعلق ما بالنحو كما يعلم بالوقوف على ابوابها
وبعد اللتيا والتي علي انها من متعلقات الجزاء وهو القول المحذوف والاصل
مهما يكن من شئ فاقول بعدا اي البسملة وما بعدها واعالم تحذف الفا بتا للقول
المحذوف كما في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم
اكفرتم لما نقله المحقق في حواشيه عن جمع الجوامع للسيوطي من جواز الحذف فانه
ليس بواجب والكلام في هذا المقام كثير جمعنا الحسنى في رسالتنا لطيفة فلله
الحمد فهذا اسم الاشارة مستعمل مجازا في الالفاظ الذهنية المفصلة المترتبة ترتيبا
خاصا الدالة على معان مخصوصة بناء على الاصح من ان مسمى الكتب الالفاظ المذكورة
قالوا والكن المراد حقيقتها هذه الالفاظ من حيث هي في ذهن المؤلف او ذهن غيره ليكون
تسمية التي في ذهن غيره شرحا تسمية حقيقية قلت هذا صريح في ان اسماء الكتب من
قبيل علم الجنس كاسامة وهو الذي اميل اليه وان ذهب بعض الى انها من قبيل علم
الشخص كزيد شرح مصدر شرح بمعنى كشف ومعلوم انه لا يصح الاخبار عن
الالفاظ المذكورة بانها نفس الكشف اذ الكشف معنى من المعاني لا وجود له على
ما حققه بعضهم فالمراد ذات شرح على حذف مضاف او على التاويل باسم الفاعل
اي شارحة او اخبر عنها بالشرح بمعنى المصدر مبالغة لطيف هو الذي يلاحظ
ما وراءه من المحسوسات استعمل هنا للاشارة الى بيان المعاني ووضوحها ويحتمل
انه من اللطف وهو الصغر للالفاظ الاجرومية متعلق بشرح على ما تقدم من
عدم علميته لكن يلزم على الثاني نعت المصدر بقوله لطيف قبل استيفائه ذلك
المصدر فانه عامل في المجرور وهو الفاظ الا ان يقال اغتفروا في الظروف ما لم يغتفروا
في غيرها ويصح ان يراد بالشرح المعنى العلمي واللام بمعنى على اي كائن على الفاظ
الاجرومية من كينونة المفسر بالكسر على المفسر بالفتح واضافة الفاظ الى الاجرومية
اما للبيان او من اضافة المسمى للاسم اي الفاظ مسماة بهذا الاسم لان اسماء الكتب
مدلولها الالفاظ والاجرومية بضم الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء المضمومة نسبة

الى

مولفها الامام ابن آجروم رضي الله عنه ومعناه بلغة البربر الفقير الصوفي وشرح
الالفاظ يكون ببيان المعاني واحوال التراكيب من الابتدائية والخبرية ونحو ذلك
ولعل المراد انه شرح لمجموعها والا فبعض الفاظ منها لم يتعرض لها وال في الآجرومية
للعهد الخارجي او الذهني على ما تقدم لك من الخلاف في اصول اما صفة
لشرح اي شرح كائن في اصول علم ابه وهو خلاف الظاهر او حال من الآجرومية او صفة
على ما نقله المحقق عن الدماميني في مثل هذا التركيب اي حال كونها كائنة او الكائنة
وعلى كل هو من ذكر ما علم على جعل ال للعهد والاصول جمع اصل معناها
المسائل والقواعد الكلية التي يستخرج منها الاحكام جزئية فتح الظرفية من ظرفية الدال
في المدلول مجازا على ما هو مشهور وقد اطال في ذلك المدابغي وفي اضافة اصول
الى ما بعده ما في اضافة اللفظ الى الجزء لان علم العربية معناه المسائل
والقواعد الكلية فان اطلق على الكلية والجزئية كانت الاضافة من اضافة الجزء الى
كله ويطلق علم العربية على اثني عشر علما معلومة وقد تخص بالنحو كما هنا والعربية
نسبة الى العرب والمعني مسائل اللغة المنسوبة للعرب اي المسائل المأخوذة من
تتبعها وفي الكلام زيادة لا يحتملها هذا الكتاب ينتفع به ان قلنا الانتفاع
بالالفاظ هو الانتفاع بمعانيها فالامر ظاهر والا ففي الضمير استخدام على حد اذا نزل
السماء بارض قوم رعيناه او على تقدير مضاف اي ينتفع بمعانيه المبتدي
هو غير المتوسط والمنتهي فالمراد بالمنتهي ما ليس مبتديا فيشمل المتوسط
ان شاء الله تعالى بها تبركا وقوة رجاء تبعدان المراد التعليق وان كان الامر لله
ولا يحتاج انه في الحتياج لا ينافي ثبوت الانتفاع به على وجه تذكر به
ان قلت لم اتى بالمشيئة في الاول دون ما هنا حيث لم يقل ولا يحتاج ان شاء الله
تعالى قلت لعل ذلك لان المأتي فيه بالمشيئة شأنه ان يرغب فيه والانتفاع
كذلك بخلاف عدم احتياج المنتهي فلا يرغب فيه بل يرغب في الحتياج
نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتاليفه وايضا المشيئة لاتاتي الا للمشكوك
فيه الغير المتيقن كما في انتفاع المبتدي به بخلاف عدم احتياج المنتهي فانه قريب
من اليقين في الفن الى فيه العهد الذكري لتقدم مدخولها في قوله علم العربية
وان لم يعنون عنه بعنوان الفن اذ لا يلزم ذلك فاني بعض الحواشي من جعلها
ذهنية سهو وكذلك في العلم العارف بربه الباء اما اصلية على ان العامل

حذف صح

مضمن معني الاعتراف والكلام علي مضاف اي بكمال ربه مثلا او البارئية
اذ المعرفة تقتضي تتعدي بنفسها الا علي تضمين العلي وصف الرب هنا
بالعلي بخلاف اول الكتاب فقال مولاه الغني من الغناء وذلك لان الغناء في حاجة
مولا يقتضيه ذكر الفقر وصفا ذا يناله علي ما سبق وكذلك هنا المقتضي لذكر
الوصف بالعلي هو ان لما وصف الشيخ رضي الله عنه بانه يعرف ربه او هم
الامر في بادي الرأي المعرفة التامة التي تودي الي ما لا يليق فدفع ذلك بوصف
العلي اي المرتفع عن كل ما لا يليق به الذي من جملته ما يوهم ذكر المعرفة من الاحاطة
سيدي الشيخ اعاد الوصف بالسيادة وكونه شيخا توصلا الي ذكر اسمه
مسبوقا بوصف لا كذكر احادنا دعوا تجمع دعوة ان كانت اسما تقيس
في الجمع فتح العين بعد الفتح الدال وان كانت وصفا بقيت ساكنة في الوصف
الجمع كما انها ساكنة في المفرد الله علي ما يشا بكسر الهمزة او فتحها والظرف
متعلق بقدير وكذا باللجابة متعلق بجدير وكل من العاملين صفة مشبهة وسبق
ما تعمل فيه مجتنب ويمكن النظر للغتفار هم في الظروف او للسجع او العامل محذوف
مماثل للمذكور لكن ربما يقال تقديره مقدما يفوت المقصد من تقديم الظرف
ان قلت المناسب للمقام الذي هو مقام الدعا ان يذكر اللجابة عقيبه
قبل التعرض للقدرة قلت ما صنعه اقعد من جهة تقديم ما هو كالدليل لما
بعده وايضا في صنيعه مبادرة الي الرد علي من قال بوجوب الصلاح والي ان
الاشيا الممكنة بمشيئته الكلام الي فيه للحقيقة علي ما نقل عن السعد
او عوض عن المضاف اليه علي راي كوفي اي كلامنا معاشر النحويين اقول
لا مانع من اجتماع العهدية والجنسية فيما اذا كانت الحقيقة مما اختلفت فيها
الاصطلاحات وان كان كلام الحواشي لا يفيده بل ربما ينافيه ليصح التفسير
بخبر ابه صورة عن المعرف فقول الشارح في اصطلاح علي حذف اي بيان للعهدية
والعوضية والظرف يحتمل التعيينية والحالية اما من المبتدا علي راي من نظر اللاان
او من المضاف اليه نظرا للاصل اذ الاصل تفسير الكلام والمضاف مما يعمل عمل
الفعل فساغ مجي الحال من المضاف اليه علي حد اتي اليه مرجعكم جميعا او من
النسبة بين المبتدا والخبر علي ما قيل وما بعده هو الخبر ثم تقديم الكلام وان
كان مركبا علي الكلمة التي هي جزء والجزء يسبق طبعا لان الكلام اهم من الكلمة

من

من حيث ان التفاهم يتوقف عليه مباشرة بخلاف الكلمة ولذلك ان تقول قدم
لكثرة الاختلاف فيه بخلافها واعالم يبوب له بخلاف الاعراب لان الاعراب
مقصر بالذات من الفن كما هو قضية تعريف الكلو الفن هكذا قالوا قلت هلا
قدم الاعراب نظرا لتلك النكتة فيجعل اول الكتاب ولك ان تقول الاعراب
متاخر وجودا عن محله فلذا اخر والنكات لا تتزاحم قول لا مانع من قطع قلة
الكلام عن مابعده فيجعل مبتدا والخبر محذوف او العكس والاصل الكلام
هذا اي باب شرح الكلام هذا او هذا باب شرح الكلام وقوله هو اللفظ
مبتدا وخبر فساوى مايأتي في التبويب واغا اختصر هنا دون مايأتي للمبادرة
للاشارة الى بنا هذا المؤلف على الاختصار فافهم هذا النفيس ولا تقلد
النحويين مخرج اللغويون مثلا فهو عندهم ما يتلفظ به ولو مفردا مهملا وما
تحصل به الفائدة كخط واشارة هكذا في الحواشي فكل كلام نحوي لغوي ولا عكس
هو اما غير فصل فيكون حرفا على تحقيقهم يلزم موافقة ما قبله افرادا وغيره
يوتي به دافعا لتوهم النعتية ومعينا لخبرية مابعده ولعل ذكر النعتية للغالب
والا فقد يوتي به مع براة مابعده من صلاحية النعتية بل يتعين للبدلية
او البيانية ويشترط في دخوله ان يكون الخبران معرفتين او الثاني افعل من وهو
لقصر المبتدا على الخبر كما هنا وللعكس كما في آية ان الله هو الرزاق اي لا رازق
الا الله ولا يصح هنا ولو سرى على تمام التعريف لان اللفظ المركب انما يطلق
عليه جملة ايضا وان انفردت تلك في المركب من كلمتين الغير المفيد وقد يطلق
عليه كلم اذا تركب من ثلاث كلمات وان انفرد الكلم ايضا في الغير المفيد نعم
لو كان القصر اضافيا بالنسبة للكلمة لصح وبعد ذلك ففي الذهن تخيل
ان مسئلة القصر يتمامها لا تاتي فيما قصد به بيان الحقيقة كما هنا بل في الخبار
الحقيقي وهذا الخبار صوري كما افاده بعض المحققين فراجعه اللفظ
مصدر بمعنى الملفوظ باللسان والشفة والحلق فلا يرد ما قيل ان لفظ اسم
جنس جمعي كتمر اقله ثلاث فيفيد عدم كفاية كلمتين على ان لك ان تقول بقاوه
على صدقه بخصوص ما فوق الاثنين اذا لم يكن محلي بال وهنا قد دخلته ال على
ان ذكر التركيب بعده اللازم له قرينة على ارادة ذلك اللازم والا كتفا به
وهو يتحقق في كلمتين واستعمال اللفظ بمعنى الملفوظ بخصوص ما ذكر صار

حقيقة فلا مجاز بالحذف على ان القرينة حاصلة فتامل والمراد اللفظ ولو تقديرا
كالضمائر المستترة ولو جازت ارجحا كالمحذوف واطلاق اللفظ عليهما حقيقة
الصوت يستعمل مصدرا لصات بمعنى التصويت وليس مرادا بل المراد
الاثر القائم بالهواء المسموع وقد يتكيف بان يعتمد على مخرج فيختص باسم الحرف
فهو الصوت المتكيف اي المعتمد فالمسموع المتكيف لا الكيفية ويحصل سماع
الاصوات عند القرع او القلع بشرط مقاومة القارع والمقروع وكذا القالع
والمقلوع منه وان فقدت المقاومة المذكورة كما في قرع القطن او قلعه لم يحصل
صوت حتى يسمع اولها الالف واخرها الياء مبتدا وخبرا ما على الترتيب
وهو ظاهر واما على التقديم والتاخير ولكن لم يوجد المخبر بان يقال اولاها
واخراها لان حروف المعجم يجوز معاملتها معاملة المذكر والمؤنث ثم ان الحكم
على الالف بانها اول والياء بانها اخر حكم ورد على اسم فهو وارد على المسمى وتوضيح
الامر ان مسمى الالف هو الاول وهكذا وليس تقدير ذلك ضروريا والالجا
في نحو رايت زيدا وفهمت المسئلة اي مسماه ومسماها ثم ان كون الالف الاول
والياء الاخر بحسب العادة او الشرع كما في حديث بدء الخلق المركب
اخرج غير المركب وهو الكلمة وقوله فصاعدا منصوب على الحال من محذوف
مع عامله وجوبا اي فذهب العدد صاعدا اي مرتقيا فوق الاثنين بخلاف
الكلم فاقل ما يتحقق به ثلاث كلمات لا اثنتان فما فوق اما الجملة فتحقق
من كلمتين كما علمت كل ذلك المفيد صفة ثانية للفظ لا صفة للمركب بلغ
كما قال الدماميني وان تبعه غيره لان النعت لا ينعت مع وجود المنعوت
الاصلي كما افاده المحقق في الحاشية راد المثل صنيع من ذهنا ومعنى كونه
مفيدا انه دل بالفعل على نسبة ايجابية او سلبية فقوله بالاسناد فائدة
بحسن الخ بيان لمعنى المفيد لا قيد زائد عليه فالظاهر ان يقال اذا استوى في اللفظ
طرفي الاسناد كالفعل والفاعل والمبتدا والخبر فان وجد معارض ينزل منزلة
المفرد كالجملة الخبرية والشرطية والحالية فان الاخبار بها وهكذا يحصل بالتنزيل
منزلة المفرد امتنع تسميته كلاما عندهم اما ادوات الطلب كهل فلا يخرج المركب
عن الكلامية وان اخرجت المدلول عن الثبوت كالشرط بالاسناد الذي فيه
للسببية او للالة لكن يلزم على الاول تعلق حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد

والحرفان

والحروف هنا الباء هنا وفيما يأتي في قوله بالوضع فانها للسببية ايضا والاسناد
هو ضم كلمة ولو اخرى كذلك وقال بعضهم ان الاسناد هو النسبة هو الكسبة
والظاهر انه لا يصح هنا لان الفائدة التي في الشيء هي عين النسبة فيلزم كون
الشيء سببا او آلة في افادته غيره ولو فيه ما لا يخفى ... بحسن لعل المراد بالصحة
من حيث اجزاء التركيب لا الحسن في باب البلاغة اذ هو يتوقف على الفضلات
وقد عد السكوت عنها حسنا هنا والمراد بعد السامع سكوت المتكلم عليها
حسنا واعتبر المتكلم لانه الذي يناسبه السكوت وان لزم ان لا يطلب السامع
شيأ اخر لكن في ذكر المتكلم في تعريف الكلام تحصيل للدور اذ لا يعرف معنى
المتكلم الا بمعرفة الكلام والفرض انه مجهول متوقف في المعرفة على المتكلم المأخوذ
منه فلو ذكر السامع بدله لخلى التعريف لفظا عن ذلك ولكن الجواب عن مثل
ذلك مشهور بحيث لا يخفى لتصور عدم السامع سكوت المتكلم حسنا
وليست للتقييد وان اطبق عليه هو الاخيار منتظرا قد علمت ان المراد
الانتظار من حيث اجزاء الجملة وهو المعتبر في تسمية المركب كلاما فلا ينافي انتظاره
الفضلات بل ربما يكون انتظارها هو الغرض الاصلي وهذا احسن مما سلكه
جماعتنا بالوضع يشمل اوضاع العجم فاخرجه بقوله العربي ويحتمل ان قوله
العربي اشارة الى ان اللام للعهد ومعنى نسبته للعرب انه وارد على كل امم فيشمل
الاوضاع التي ليس للعرب فيها مدخل ولكن التقطه العربي وهو جعل
اللفظ لا يخفى ان اللفظ يشمل المركب والمفرد بقسميه او التجويز فهو اعم مما
الكلام فيه وهو وضع المركب العربي نعم لو ارجع الضمير للوضع من حيث
هو لصح لكن يخرج الموضوع غير اللفظ كالعقد والنصب الا ان يخص الوضع
بوضع الالفاظ دليلا على المعنى ان قلنا ليلا ينفسر خرج المجاز فانه لا يدل
الا بالقرينة ولا يقال الحرف لا يدل بذاته بل بواسطة غيره فهو ايضا خارج
لانا نقول فرق بين المجاز والحرف المراد بالوضع له وعليه فالظرف منصوب
على الحال من الضمير في المفيد اي حال كونه مقصودا افادته السامع ظاهره
الذي يسمع الكلام في يفيد ان الكلام اللفظ المخاطب به شخص وبعد غيره وهو
لا يسمى كلاما ويمكن التزام ذلك وتكون تسميته كلاما بالنظر للذي قصده المتكلم
بالافادة فقط دون السامع الآخر كما يأتي لذلك نظير ان شاء الله تعالى ولكن

ظ كلام في المحترزات تسمية كلاما مطلقا فانه اقتصر على التام ونحوه فالظ تسمية
هذا كلاما ولو على القول باشتراط القصد والمراد من قوله السامع اي سامع بجعل
النسبة فيدخل في ذلك نفسه اذا خاطبها وحدها بعد تنزيلها فاحفظه وله
التفاته للخلاف اي التفسير الاول مبني على القول بوضعية الدلالة وتفسير الوضع
بالمعنى الثاني مبني على القول الثاني وهو ان الدلالة عقلية وبيانه بناء الاول على
الاول ظ واما الثاني فذلك لانه حيث فسر الوضع بالقصد لزم انه سكت عن
ذكر الوضع فلو كان قائلا بوضعية الكلام وان دلالته وضعية لتعرض لذكر الوضع
هكذا ينبغي تقرير الشم فلا يرد عليه ما قاله الشنواني وتبعه فيه المدابغي وغيره ثم ان الراد
له ابتناظاهرا والا فيمكن ان الذي فسر بالتفسير الثاني يقول ان الدلالة وضعية وان
لم يتعرض لذلك في التعريف هل هي وضعية اي للوضع فيها مدخل فلا ينافي
توسط العقل ايضا بخلاف العقلية فهي لمحض العقل لا دخل للوضع فيها ام عقلية
على حد قوله صلى الله عليه وسلم هل تزوجت بكرا ام ثيبا فهل بمعنى الهمزة لان هل
الحقيقية لو قوبلت لم تقابل الا بأو كقوله تعالى هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا
واستيفاء الكلام هنا لا يليق به الحال والاصح الثاني اي انها عقلية وهو اي
مرجوح والراجح الاول وهو ان الدلالة وضعية لكن بالوضع النوعي وهو استحضار
الافراد باسم كلي لم يوضع له فهنا قال وضعت كل مسند ومسند اليه لافادة نسبة
بينهما فيدخل تحت هذا الكلي الجزأن الصادران من زيد والصادران من عمرو وهكذا
بخلاف الوضع الشخصي فهو ما كان الموضوع له شخصا كوضع لفظ زيد على ذاته
اما نحو قام من سائر الاوصاف فهي نوعية الوضع بان قال وضعت لفظ قائم لكل ذات
متصفة بالقيام ووضعت صيغة فاعل لكل ذات قام به الحدث فالمفردة تارة يكون
وضعه شخصيا كزيد وعمرو ونوعيا كالمشتقات اسم الفاعل واسم المفعول وهكذا فما
بعطيه كلام بعض هنا من ان للمفردات وضعها شخصي ليس على اطلاقه بقي انا اقول
على انه ليس المراد بالوضع في كلامه المجعل المذكور يشمل التعريف التركيب الا تجيه للفيدة
معنى لم يكن عند السامع علم ما فيه فلعل المراد باللفظ في قوله اللفظ هو خصوص
العرفي لا يقال على ان الدلالة عقلية اي ليس للوضع فيها مدخل يشمل الكلام الدالة
على حياة المتكلم فمقتضاه ان المركب الدال عليها يقال له كلام لانا نقول لا يرد ذلك مع
قول الشم المفيد بالاسناد حيث شرط في الافادة الاسنادية اذ الدلالة على الحياة لا دخل للاسنا دية
فيها

فيها فلحفظ ذلك كله وان كان فيه طول عرف مسمى زيد فانه لا يخفى ان معرفة مسمى زيد هو
الذات المشخصة لا يتوقف عليها فهم النسبة اذ لو قيل عندك قائم لحصل الفهم الضروري
الذي ادعاه الشم فالذي يحتاج اليه هو معرفة مسمى قائم وهو ذات متصفة بالقيام
فهم بالضرورة يمنع ذلك حيث لم يسبق للسامع شعور بمعرفة كيفية التركيب ونسبها
فالحق ان دلالته وضعية لكن نوعية كما سبق فان قلنا انه موضوع بالوضع الشخصي قال
جماعتنا فدلالته عقلية جزما واقول اما التعبير بالعقلية فلعله سهو من الوضعية وفي ادعا
الجزم شئ اذ لا مانع من الخلاف في جزئي هل هو وضعي او دلالته عقلية وهذا الحد
فيرد على الفخر القائل بان امثال هذه التعاريف رسوم وبسط شيخ الاسلام في شم ايسا غوجي
وابصر واسم الاشارة عائد على اللفظ المركب الخ وقوله الحد اي التعريف الحقيقي بدل
او عطف بيان على ما اشتهر ان المحلى بال بعد اسم الاشارة كذلك لجماعة يفيد
انه ليس لجميع النحاة وقوله او لاني اصطلاح النحويين هو اللفظ الخ يفيد انه لجميعهم
ويدفع التناقي باموره منها انا في السابق صدقنا والاصل عدمه الكلام عند النحاة جميعا
هو مفاد اللفظ المركب الخ ولو باي عبارة فلا يناني اختصاص بعضهم بهذا اللفظ
وهذا كلام لجانا اليه التساهل للمبتدي اربعة اسود ازاد في التسهيل ان يكون مسند
مقصودا بالذات لا لجملة الصفة والصلة والحال والخبر وجملة الشرط فلا يقال لكل منها
كلام ودفعه الحواشي هنا بما لا ينفع الا في جملة الشرط واقول على تسليم اشتراط القصد حتى
يفيد القصد بالذات فالمراد بالمركب الذي لم ينزل منزلة المفرد فلا ترد الحالية ولا النفيية
ولا الجنسية وكذا الموصولة وان شرطوا ان تكون جملة لانها وموصولها في قوة مفرد واما
جملة الشرط فقد اسلفت لك خروجها كالبقية فافهم ثم اراد بعضهم اتحاد الملفوظ
بخبر في كلام صدر من متفقين على ان الحد بما ينطلق بجزء الجملة والخبر بالخبر ولكنه ضعيف
فيسمى كلاما على انه في الواقع كل منهما صدر منه كلام ولو بالقوة لان الجزء الخبري
له على زيد قائم المقام للاضمار ولكن رعايتهم ولو على بعد رجوع الضمير
لقائم فلا يظهر لجميع ما ياتي الزاي الخ لم يتعرض للتنوين في زيد ولا في قائم وكذا
سكت عن ضمير قائم وكان الاولى له التنبيه على ذلك الى آخرها المغاير داخل على
خلاف قاعدته الى لوجود القرينة وهي بيان جميعها كلمتين الاولى زيد والثانية
قائم لم يعتبر الضمير في الوصف لانهم نزلوا الوصف وضميره المستتر فيه شيأ واحدا
بدليل عدم بروزه في تثنية ولجمع وتوسك بعضهم بنا بالتنوين ونحوه بلغ

ويصدق انه مفيد اي يصح انه مفيد على لفظ زيد قائم بان يقال زيد قائم مفيد لان
الصدق في المفردات بمعنى الحمل اي الحمل كما علمت وزيد قائم مفرد لانه قصد لفظه
وان كان جملة اذا لم يحك وصدق القضية موافقتها الواقع او ما في اعتقاد المتكلم
ولو خطأ على ما هو مبسوط في محله ثم ان الظاهر من قولهم كذا يصدق على كذا ان كذا
الاول يقتضيه كذا الثاني اقتضاء ايتاكما يقال يصدق على زيد انه انسان فالانسانية
لا تنفك عنه وزيد قائم يصدق عليه انه لفظ كذلك اللفظية لا تنفك عنه وانما
كونه لا تنفك عنه الافادة للفائدة التي يجهلها السامع حتى يقال انه يصدق عليه
انه مفيد فمنوع لجواز ان يقال ويطلق لمن يعلم الحكم وكذا يقال انه يصدق عليه انه مقصود
لان صدور هذا التركيب من التام مثلا لا يخرج عن كونه لفظ زيد قائم نعم لو قيد قوله
او لامثال بما عداه زيد قائم بان يقال المستهل لمن يجهل الحكم استهالا مقصودا كان
الكلام ظاهرا ولكنه خلاف الاصطلاحات فيخرج بقوله اللفظ قد يقال هو
جنس في التعريف لا يخرج به بل يخرج منه بغيره ولكن اشتهر انه اذا كان بينه وبين فصله
عموم وخصوص من وجه يصح الاخراج به ما يدخل في الفصل بعده كما يخرج بالفصل
ما دخل في الجنس وليس هذا محل الكلام النصب جمع نصبة كغرف وغرفة وهي
العلامات الموضوعة للدلالة على المفهم كالمحراب دلالة على جهة القبلة والعقد جمع عقدة
وهي كيفيات يفهم في العقود لبيان قدر الثمن مثلا فعندهم قبض ما عدا السبابة
والابهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم الابهام بجانب السبابة وهي مرسلة موضوع
للدلالة على ثلاث وخمسين بحسبان الاصابع المقبوضة الثلاثة بثلاثة كل واحد بواحد
وكل اغلة من الابهام والسبابة بعشرة فالجملة ما ذكر فدلالة هذه وضعية غير
لفظية والغير اللفظية وهي عقلية كدلالة الاثر على المؤثر او هي طبيعية كدلالة الحمرة
على الخجل والصفرة على الوجل ودلالة اللفظ الوضعية والعقلية في الشق والطبيعية
كدلالة اخ على وجع الصدر سميت طبيعية لان الذي اقتضى التلفظ به طبيعة اللافظ
كالحمرة اقتضاها طبيعته ولو من غير علم بانها موضوعة لكذا والاعداد المبرودة
نحو واحد اثنان اي فلا يقال لها كلام الا اذا تلفظ العاد بنحو هذا واحد هذا اثنان
هكذا قال هو لا المحواشي وسبقهم يبين على التفتح ووافقهم الشيخ المحقق في حاشية
الاسمومي ولستهم في نفي كونها كلاما اذا لم يصح بنحو هذا بل هي كلام لان مراد القائل
بقوله واحد هذا واحد وقوله اثنان هذا هو ملخصل اثنان وهكذا غير انه حذف

للاختصار

للاختصار والسرعة وكون اللفظ محذوفا لايضر في تسمية المركب منه ومن الملفوظ كلاما
كما صرح به هو لا الشارحة فاعرف ذلك وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب لان حكمه
يقيل لان القاعدة انه لا يستغني بالمتاخر عن المتقدم بل العكس على انه لا يكتفي في بيان
التعاريف بمثل ذلك وللرجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث
يظهر عليها الاعراب التقييدي هو الذي يقال له تارة التوصيفي نحو
ان قام زيد فانا بحملة الشرط غير مفيدة بالفعل وان سميت جملة كما افاده الامير بلغ
والمعلوم للمخاطب خلاف الاصح والاصح انه كلام لما علمت ان المراد بالافادة الدلالة
على نسبة ايجابية او سلبية فيشمل المعلومة وغيرها الموافقة للواقع والغير الموافقة
والمفيد بالعقل اي وخرج الكلام المفيد اي اللفظ المفيد بالعقل فقوله
كافادة اي كذي افادة وذو الافادة هو اللفظ ولا يصح التقدير في الاول وان قاله
الجماعة اي وافادة المفيد بالعقل كافادة لان الكلام في الاخراج عن الكلام بنفسه
ولا يخرج من الكلام افادة بل مفيد كلام النائم سمي بما يصدر من النائم كلاما
لعله باعتبار اللغة فلا ينافي ما هو بصدده من اخراجه من الكلام ما لا يقصد
الاولى التعبير بلم لانها للنفي عن المضي الذي كلامنا فيه ومحاكات بعض
الطيور مصدر مضاف لفاعله على ما هو الظاهر وخرج محاكات ما يقع من بعض
الطيور المعلمة من افادة نحو ملاكهم ما وقع في عينهم مثلا فانه يقال للفظ الدال على
تلك الافادة كلام على ما هو الظاهر بالعقل وان لم ير منصوصا ولما الاصح انها
في مثل تركيبنا ظرف للمضي بمعنى اذ والعامل فيها النصب هنا احتاج ولا بد من
دخولها على فعل ماض واما قوله اقول لعبد الله لما سقاونا فعلى ان الاصل لما
وبي سقاونا فسقاونا فاعل بالمحذوف ولعل اقول في قول الشارح بمعنى قلت حكاية
عما حصل وكذا العامل فيها لا بد من مضيه واما قوله لقد فاذهب عن ابراهيم الروع
وجاءه البشري يجادلنا فالمعنى شرع يجادلنا وكلام بعض المحققين يفيد اشتراط
تاخير عاملها في منصوبة في البيت محذوف يدل عليه اقول بمعنى قلت ولو قيل
بالاكتفاء بتقدم العامل لكان نفيسا وان كان الغالب تاخره عنها ولك ان تقول
لما قسمان اولها ظرف يقتضي تسبب شيء على ما اضيف هو اليه اقتضاء ظاهرا
وبهذه بمعنى الشرط فيجب تاخير عاملها عنها ومضيه ولما يتهما ظرف غايته ما يستفاد
منه حصول الحدث فيه من غير دخل تام للمضاف اليه في ذلك الحصول وبهذه لا مانع

من تقدم عاملها ومن استقباليته فيلزم استقباليته مدخولها هذا غاية ما ظهر بتامل
الفكر لا بنقل رايته فاعرفه الآن وتاتي لما للنفي وسيتنبه عليه للص كقوله وحدرتا كالذ
لما ينقب الالف للعينين وتاتي بمعنى الا كقوله عز وجل ان كل نفس لما عليها حافظ
اي الا كل مركب لابد له اي لا غنى له عن اجزاء تتركب منها لا يخفى في هذا الاخبار
من الحي وبد من البداد وهو التفرق ومنسحات الخيل بدادا اي متفرقة ثم المقصد منه
اللزوم اجزاء اي ولو جزئين احتياج المص ك لا يخفى ايضا ترتب احتياج للص
الى بيان الاجزاء على توقف المركب على اجزائه فالاولى ان يقول ولما كان ذكر التركيب في الحد
فيه تشويف للنفس الى طلب معرفة الاجزاء التي يحصل التركيب منها احتاج المص ك
ليحصل للنفس راحة من التطلع الى ذكر اجزاء الكلام فيه جري على مختار المحققين
من ان النسبة شرط لتحقق كون كلا ما لاجزاء من الكلام فقولهم اجزاؤه مسند ومسند
اليه ونسبة على غير هذا التحقيق والقول بجزئيتها مردود ولعل ذلك لان النسبة امر
عقلي لا يتركب منه الحسي وان كان الضمير المستتر معدودا من الاجزاء مع انه مفعول
على ما افاده المحقق في الحاشية عن بعضهم لان المراد فاعل ملفوظا به فقوي تركب
الحسي منه معبرا ك لا دخل لهذا في الاحتياج وانما هو لبيان ما وقع من المص
ثم التا اما مكسورة على صيغة اسم الفاعل حال من الضمير المحذوف من ذكر فالاصل
ذكره ولا يجعل حالا من ضمير احتاج وان قاله الحواشي او حال من الاجزاء والاصل
معبرا هو عنها ولم يبرز لانه اللبس او حال من فاعل محذوف والاصل فذكرها معبرا وهذا
اولى واما مفتوحة على الحال من الاجزاء مجازا اي بالاستعارة التصريحية الاصلية
بان شبه الاجزاء التي يتركب منها الشئ كالكلمة هنا يتركب منها بالجزئيات التي يتحقق
الكلي في كل واحد منها كالاسم بالنظر للكلمة اذ يتحقق فيه وفي الفعل وفي الحرف والجامع
بينهما التعلق في كل وان كان تعلق الجزئ اقوى من حيث تحقق الكلي فيه واستلزامه
له واستعمل اسم المشبه به وذلك الاسم هو للمشبه القسم في المشبه فقال
اما عطف على احتاج الى ذكرا وعلى العامل المحذوف المتقدم اي فذكرها معبرا او على
معبرا التا وحده بالفعل كقوله تعالى فاثرن به نقعا عطفا على المغيرات اي اجزاء
الكلام ارجاع الضمير الى الكلام هو الذي الجاه الى دعوى التجوز في الاقسام ويصح
ان يرجع للفظ لا بقيد التركيب ويراد منه الكلمة واطلاق الاقسام على الثلاثة بالنسبة
لها حقيقة لان المقسم وهو الكلمة يتحقق في كل من الثلاثة فهو من تقسيم الكلي الى

الى